1020

صاحب الجلالة يختتم أشغال المناظرة الوطنية للفلاحة

مراكش — ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي اختتام أشغال المناظرة حول الاقتصاد الفلاحي.

وقد رفع المتناظرون توصيات المناظرة إلى جلالة الملك وهي خلاصة عميقة لما توصلت إليه المناظرة من نتائج على ضوء التوجيهات التي تضمنها خطاب جلالته يوم افتتاحها والتي وضع فيها المتناظرون على اختلاف انتماءاتهم أمام المسؤولية الوطنية الكبرى المتجسمة في رغبة جلالته العميقة والمستمرة في أن يتبوأ المغرب المكانة اللائقة به سواء أمام نفسه كبلد عريق في الحضارة أو أمام العالم كبلد ذي رسالة حضارية سياسية وثقافية واقتصادية يؤهله لها موقعه الجغرافي والحضاري.

وبهذه المناسبة ألقى جلالته الكلمة التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

إننا تتبعنا بمزيد الاهتمام الأعمال التي انكبت عليها لجنكم طيلة أيام الدراسات للاقتصاد الفلاحي، وقد فهمنا من خلال تدخلاتكم شيئين :

أولا — لمسنا حسن النية والوعي الشامل الكامل الذي تحليتم به أمام مشاكل الفلاحة ونوعياتها وجسامتها وخطورتها.

ثانيا : لمسنا من الجميع الارادة العميقة للاضطلاع على ما كنتم تجهلونه في هذه القطاعات التي عرضناها على أنظاركم.

ومما يسر أنه كيفما كانت المشارب الفلسفية أو المذاهب الاقتصادية والاجتماعية لكل واحد منكم أو لكل جماعة من جماعاتكم فإن هدفكم كان دائماً يرمي إلى إخراج المغرب من طور التبعية إلى طور الاستقلال الحقيقي، والاستقلال الحقيقي هو على الأقل الاكتفاء الذاتي وبالأخص في ما يخص التنمية الفلاحية والحاجات الطاقية.

إن اللجن التي كوناها والتي تسمى الأولى منها لجنة لحبوب والنباتات الزيتية، والثانية لجنة تربية المواشي والمراعي والغابات، والثالثة لجنة الزراعات الصناعية ومنتوجات التصدير والصناعات الفلاحية، والرابعة لجنة انعاش العالم القروي لا يمكن أن نقول إن بعضها منفصل عن بعض، فهي ليست إلا حلقة من سلسلة العملية الفلاحية ابتداء من مساحة الأرض إلى غزو الأسواق الخارجية أو إلى ترويج تلك المواد في السوق الأوربية الداخلية، وكل هذه الأعمال أو هذه اللجان تتطلب منا عملا دائماً لأن الفلاحة ككل أعمال البشر تقتضي وتنتظر ممن يمارسها أن يتابعها خطوة خطوة سنة سنة، حقباً حقباً.

اننا قررنا شيئين : أولا — تكوين لجنة وطنية برئاسة الوزير الأول ويرأسها نيابة عن الوزير الأول وزير الفلاحة، وهذه اللجنة الوطنية سيكون عملها يستهدف وضع برنامج شامل يمتد على أربعة شهور أو خمسة شهور

حتى يمكننا ــ إن شاء الله ــ أن يطابق الدخول المدرسي الدخول الفلاحي.

فكما توصلنا ــ ولله الحمد ــ إلى نتائج مرضية وسارة وتبعث على التفاؤل، لا أقول كاملة ــ لأن الكمال لله ــ ولا أقول شاملة ولكن كيفما كان الحال تبعث على الاطمئنان، إذا كنا وصلنا إلى نتائج في الميدان التعليمي والثقافي بعد الجهد والمجاهدة وبعد الكد والنصب وبعد الأخذ والرد، فأملنا أن نصل إلى مثل تلك النتائج في الميدان الفلاحي؛ وهكذا إذا تمكن المغرب في أكتوبر من هذه السنة ــ إن شاء الله ــ أن يدخل باب موسمين، الفلاحي والدراسي من الباب الواسع، من الأبواب التي تفتح الآفاق ولا تقف في وجه الآفاق، سنتمكن إذ ذاك أن نحمد الله على ما هدانا إليه من نتائج وما وفقنا إليه من سبل.

القرار الثاني : قررنا أن نفكر في خلق منطقة نموذجية نطبق فيها برنامجاً خاصاً، بمعنى نطبق فيها عدم المسطرات الادارية، وحل مشكلة المساحات، ومشكلة الغابات والمراعي، وما يمكن أن ينتج من عمليات صناعية فلاحية يكون على رأسها لا مراكز الأعمال ولا موظفون يخضعون للوظيفة العمومية، ولكن تسييرها يكون تسييراً خاصاً تجارياً، فإذا ما هي عجزت تتوجه إلى المحاكم التجارية وتقدم حصيلتها كما تقدمها جميع الشركات.

وسنرى إذ ذاك، فإذا نحن وصلنا إلى نتائج مرضية ــ وفي الغالب سنصل إليها ــ فسنوسع نطاق التجربة، ولكن لا يمكن ولا يتأتى إلا إذا كان المال موجودا، والمال هنا مثل الماء في الفلاحة، المال والماء شيئان مترادفان لذا قررنا أن ننظر في مشكلة القرض، وقررنا أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لن نبيحه لكبار الفلاحين كبار الفلاحين هم من زبناء البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية قادر في الحقيقة على أن يقرض 200 مليون إلى 300 مليون لمن أراد أن يمد القنوات أو يستعمل أسلوب الرش في السقي أو يقتني الجرارات، وكل من أراد أن يقوم باستثمار صناعي فلاحي، اما أن يقوم كبار الفلاحين بالتضييق على الصغار أو المتوسطين في الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فأنا شخصياً لا أؤمن به ولا أسمح به.

لقد سألت وزيرنا في الفلاحة السؤال الآتي : «ما هي متاعبكم ومصاعبكم بالنسبة للادارة ؟ فكان جوابه هو الآتي :

«على الصعيد الاقليمي لا يوجد أي خلاف ولا إشكال ولا تعطيل ولا تبذير للوقت بين وزارة الفلاحة وبين السلطة المركزية في الاقليم، ولكن بمجرد ما تخرج المشكلة من الأقاليم يقع تشتيتها وتفتيتها، فلا يمكن لأي أحد أن يجد أية ورقة حتى يرفعها لمن يوقع عليها أو لمن يعطي الرخصة فيما تتضمنه من مطالب».

إذن انطلاقاً من هذه اللامركزية التي نؤمن بها ومازلنا نؤمن بها، إذا كانت لا مركزية فوق الورق فيجب أن تكون لامركزية أيضاً في الأدمغة وفي الأذهان، فلهذا علينا أن نزيد في اللامركزية بالنسبة للقطاع الفلاحي، وهذا ما أرجوه من الوزير الأول، ووزير الوظيفة العمومية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول الذي ينظر في المؤسسات العمومية أو شبه العمومية لينكبوا عليه مع وزارة الفلاحة حتى يكون هذا الجانب من اللجنة الوطنية التي سيعين أفرادها الجانب المهم إن لم أقل الأهم.

الاستثمار الصناعي يمكن أن ينتظر ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر، ولكن موسم الأمطار إذا مر فات موسم الأمطار، وموسم الحصاد إذا فات فانه فات، وموسم تلقيح الأشجار إذا فات فانه قد فات، فمن اللازم أن نعرف أن الأعمال التي يجب أن تقوم بها الدولة أو الصناديق أو المراكز الجديدة الخاصة العمومية، يجب عليها قبل كل شيء أن يكون شعارها «اليومية والساعة» فاليومية والساعة هي شعار الفلاحة.



هذه حضرات السادة بعض النتائج التي توصلت إليها بل أقول توصلنا إليها جميعاً، المهم من هذا كله هو أن قاموسنا الفلاحي أصبح قاموساً موحداً من لجن وفلاحين ووزراء وموظفين سامين، المهم اننا لمسنا جميعاً نوعية المشاكل وأهميتها، وخطورتها، والاستعجال الذي يجب أن تناقش به هذه المشاكل وأن توجد لها الحلول.

فأملنا في الله أن يهدينا جميعاً وأن يهديكم لنفرح بأنفسنا نهنيء أنفسنا ونحمد الله في موسم أكتوبر المقبل إن شاء الله، لنفرح فرحتين فرحة الدخول المدرسي وفرحة الدخول الفلاحي، ولنجعل من الآية الكريمة شعار هذه المناظرة :

«وان لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً»، والطريقة هنا معناها المنهج، والطريقة تقتضي أن نزيد من السدود، ونزيد من القنوات التي لم تنجز بعد، ونزيد في الفلاحة لكي نعرف على الأقل ماذا نكسب، ونزيد في دراسة نوعية الأراضي لكي نعرف ما هي أنواع السماد، وما هي أنواع الفلاحة التي يمكننا استعمالها، ونزيد إيماناً بالله سبحانه وتعالى، لأن الله سبحانه وتعالى يقول للمؤمنين : «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم، والسلام عليكم.

الجمعة 22 ربيع الثاني 1401 — 27 فبراير 1981